

تقرير

إذا أمطرت في واشنطن، ستُفتح المظلات في بيروت والقاهرة وبكين وبرلين. تسير العولمة الاقتصادية والمالية وفقاً لهذا المنطق، منذ بداية التسعينيات، غير أن لهذا الواقع أهمية خاصة،

# العولمة في عهد (ت) ترامب النمو لا يكون

معدل 1,8% خلال الفترة المدروسة بين عامي 2017 و2019. تفصيلاً، ستشهد الولايات المتحدة تطوراً إيجابياً على مستوى نشاط الصناعات المختلفة، ما يساهم في ارتفاع النمو من 1,6% مسجلة في عام 2016 إلى 2,2% خلال فترة العامين المقبلين. غير أن هذه التوقعات لا تأخذ بالحسبان تأثير السياسات التي تقترحها الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، حيث إن نطاقها وشكلها النهائي يبقين غامضين. يقول التقرير، مع العلم بأن خطة التحفيز الاقتصادي التي يعد بها الرئيس دونالد ترامب عبر برنامج استثمارات في البنى التحتية، بمبلغ طموح قد يفوق نصف تريليون دولار، قد تؤدي إلى معدلات نمو أقوى من المتوقع حالياً. أما في منطقة اليورو

- بوزيرة شؤون التجارة العالمية، كريستيا فريلاندر، التي نجحت في توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي في الخريف الماضي. وإلى التغييرات المشهودة في أميركا الشمالية، قد نبداً قريباً برصد إجراءات تكيفية من المصارف المركزية حول العالم، وتحديدًا تلك التي يلعب الدولار الأميركي دوراً أساسياً في أدواتها النقدية. على هذه الخلفية، يبني البنك الدولي تحليله الخاص بالاقتصاد العالمي وتقريراته للنمو في الأقاليم المختلفة خلال المرحلة المقبلة، ويعنون تقريره عن الأفاق الاقتصادية العالمية، الاستثمارات الضعيفة في زمن عدم اليقين. وفقاً لحسابات خبراء البنك، فإن النمو في البلدان الصناعية سيتحسن إلى

اضطرّ مديرها التنفيذي مارك فبلدن إلى التأكيد أن شركته تتطلع للتعاون مع الإدارة الجديدة، إلى درجة أنها تلغي خطة بقيمة 1,6 مليار دولار. "فورّد" هي البداية، وستتحول تداعيات وصول ترامب إلى أحد أقوى المواقع الاقتصادية والسياسية في العالم، إلى إجراءات في مختلف الشركات العابرة للقارات أو الوطنية، وفي البلدان والأقاليم برمتها. وقد بدأت ملامح ذلك مع الجار الشمالي للولايات المتحدة، حيث وصلت الأمور برئيس الحكومة الكندي، جاستين ترودو، إلى إجراء تعديل وزاري في صميم تشكيلته، الأبرز فيه كان استبدال وزير الخارجية، ستيفان ديون - الحليف القديم والسياسي الليبرالي المخضرم في أوتوا، إنما صاحب النقد اللاذع لدونالد ترامب

"خطوة مفاجئة". هكذا وُصف قرار الشركة الأميركية لصناعات السيارات، "فورّد"، مطلع العام الجاري، القاضي بإلغاء خطط بناء مصنع سيارات في المكسيك، والاستعاضة عنه بتجميعها في مصنع قائم، مع تخصيص 700 مليون دولار للاستثمار في منشأة مخصصة للسيارات الكهربائية في ولاية ميتشغن. صحيح أن المصنع صغير، وأنه لن يغيّر القدر الاقتصادي للبلد اللاتيني، غير أن الخطوة رمزية جداً كونها تعكس بداية تكيف الصناعات مع فلسفة الإدارة الأميركية الجديدة ونيتها معاقبة الشركات التي تنقل الوظائف والاستثمارات إلى الخارج؛ وفي حالة "فورّد"، فإنها تعززت لكلام قاس من الرئيس المنتخب دونالد ترامب خلال العام الماضي، ما



الوضع الكهرنابي بشكّل عاتقاً امام التنافسية واداء الاعمال (أ ف ب)

له، وتحديدًا لبنان والمغرب وتونس، في خفض عجزها في الحساب الجاري.

ونتيجة انهيار أسعار النفط، تعاني بلدان المنطقة بمجملها من ضعف نمو الاستثمارات، وقد تراجع نمو الإنفاق الاستثماري فيها من 4,4% في عام 2010 إلى 2,6% في عام 2015. أما في البلدان المصدرة للنفط تحديداً، فقد هوى نمو الإنفاق الاستثماري في تلك البلدان إلى 2,4% فقط في عام 2015، وهو المعدل الأدنى المسجل منذ عام 1994. ويظهر هذا التدهور أنه خلال أكثر من 20 عاماً، وصل خلالها سعر النفط إلى مستوى قياسي تاريخي وموازناً خليجية بفواصل مرتاحة، يبقى الاستثمار معلقاً بسعر البرميل من دون أفق واضح لقدرة القطاعات الأخرى على توليد قيمة مضافة فعلية.

إلى النفط، وارتباطاً به في مجالات كثيرة، تظهر تحديات عديدة على مستوى السياسات الاقتصادية العامة في بلدان المنطقة، بحسب البنك الدولي. وتتنوع بين ضمان الاستقرار في مجال الإدارة الاقتصادية، وفي إطارها تعدد إدارة المالية العامة عاملاً أساسياً؛ تنوع النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط بعيداً عن الوقود الأحفوري؛ تسهيل البيئة الاقتصادية تمهيداً لازدهار القطاع الخاص؛ الاستفادة من مقومات المعطيات الديموغرافية في المنطقة من خلال تطبيق الإصلاحات في أسواق العمل.

سيُسجّل لبنان ثالث أسوأ نمو اقتصادي في عام 2017 بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المتوقع، وإمكان أن تزداد حدة انعكاسات الصراعات القائمة، مع العلم بأن استمرار الصراع السوري في شكله الحالي، قد يرفع تقديرات إعادة الإعمار في هذا البلد العربي المهدم. والمقدّرة من قبل خبراء البنك الدولي نفسه بين 100 مليار و200 مليار دولار. إلى الجانب الأعلى. وخلال السنوات الثلاث الماضية، كان لتراجع أسعار النفط آثار بالغة على البلدان المصدرة له. في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بدأت تظهر بوضوح آثار انخفاض أسعار النفط على القطاع المالي يقول التقرير. "والسودائع في الجهاز المصرفي، وتحديدًا تلك المتأتية من القطاع العام، هي دون نمو النشاط الائتماني وفي بعض الأحيان تتقلص نتيجة تنامي حاجات المالية العامة وتراجع النشاط الاقتصادي". أما في الطرف الآخر من المعادلة، فقد ساعد تراجع أسعار النفط في البلدان المستوردة

## ملاحم فك ارتباط نفطي في الشرق الأوسط

مشاريع جديدة لإنتاج الغاز حيز الخدمة. فإن النمط سيبقى أدنى بكثير من المعدل التاريخي طويل المدى. ففي السعودية مثلاً، النمو سيكون 1,6% و2,5% في عامي 2017 و2018، وتم خفضه بعدما ظهرت تفاصيل إضافية عن خطة التعديل الهيكلي التي تعتمد عليها البلاد في المجالين المالي والاقتصادي، ومع اتضاح نطاق التباطؤ في القطاعات غير النفطية. في المقابل، "من المتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط تسارعاً واسع النطاق في معدلات النمو خلال الفترة المدروسة، مع عودة النمو في عام 2019 ليعادل تقريباً المعدل المسجل تاريخياً".

لطالما شعرت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن النفط هو لعنتها في أوقات الشدة، أكانت تلك البلدان مصدرة أم مستوردة للوقود الأحفوري. غير أن فترة السنوات الثلاث الماضية، أظهرت نوعاً من فك الارتباط بين المجموعتين، وإن ليس بالمستويات المأمولة. بحسب تقرير البنك الدولي، فإن معدل النمو في المنطقة برمتها سيتعافى خلال السنوات المقبلة مع تسجيل الانتعاش الأقوى في النشاط الاقتصادي لدى البلدان المستوردة للنفط. وبالفعل، على الرغم من أن النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو إلى ارتفاع - وتحديداً في قطر نتيجة دخول

وقد تعافت أسعار النفط نسبياً من المستوى المنخفض - والمخيف للمنتجين. والبالغ 30 دولاراً للبرميل في بداية عام 2016؛ غير أنها لا تزال عند نصف المعدل المسجل قبل عام 2015. وقد سلّمت مجموعة الدول المصدرة للنفط، أوبك، "بعد عامين من زيادة الإنتاج غير المكبوحه لكسب حصص سوقية، بأنه حان الوقت لإعادة التقييم السياسية، وقوّزت في الخريف الماضي وضع سقف للإنتاج عند 32,5 مليون برميل يومياً في النصف الأول من عام 2017. ويتوقع تقرير البنك الدولي أن ترتفع الأسعار خلال السنوات المقبلة، غير أن المنافسة من منتجي الغاز الصخري الأميركي، الذين استعادوا نشاطهم بقوة حتى في ظل الأسعار السائدة، مستمرة وبقوة. وفي ظل وعود الرئيس دونالد ترامب بإمكان إطلاق مشاريع جديدة للتقيب عن النفط في أراضي ومياه الولايات المتحدة، فإن الأفاق لا تبدو واعدة جداً لأوبك. هكذا تبقى المخاطر التي تحيق بالمنطقة متمحورة حول عدم ارتفاع أسعار النفط بالمستوى المطلوب

Oxfam is launching a tender to Rehabilitate Latrines, Hand Washing Facilities, and Water Tanks in the bekaa region and is looking for qualified contractors in order to perform the task. You can collect the Tender Documents from Our Beirut Office or Zahle Office. Hamra, Makdassi Street, GS Building, 3<sup>rd</sup> Floor. Zahle, Baalback Highway, Nicolas Jerjes Building, 2<sup>nd</sup> Floor. For more information please call 70/062695 Beirut or 70/661115 Zahle.

